



سوق
دولة
قطر

مرفوع رقم: (IUL)144-B2/144/2023/1087

المرجع

المرجع القانوني:

المرجع القانوني هو المادة 107 من قانون المرافعات رقم 17 لسنة 2004، والتي تنص على أن:

1. في حالة عدم وجود مرجع قانوني محدد، فإن المحكمة المختصة هي المحكمة الابتدائية في المنطقة التي يقع فيها المرفوع.

المرجع الإداري:

المرجع الإداري هو المادة 107 من قانون المرافعات رقم 17 لسنة 2004، والتي تنص على أن:

- 1- في حالة عدم وجود مرجع إداري محدد، فإن المحكمة المختصة هي المحكمة الابتدائية في المنطقة التي يقع فيها المرفوع.
- 2- في حالة وجود مرجع إداري محدد، فإن المحكمة المختصة هي المحكمة المختصة بالمرجع الإداري.

11 ج 1445

24 ديسمبر 2023

رئيس المحكمة
القاضي



0089:e